

ميزانية الاحتفاء بالنفط: أرقام مرسَلة في خدمة الدعاية

بخلاف الأرقام المالية التي لا تستند إلى معايير يُرکَن إليها، ينطوي مشروع الميزانية السعودية لعام 2022، على مضايين سياسية لا يمكن - في أحسن الأحوال - إلا إدراجها في سياق الدعاية المستمرة لولي العهد، محمد بن سلمان، خاصة في نقطتين أساسيتين: الأولى العودة إلى الفوائض بدل العجوزات التي سُجّلت خلال السنوات الماضية، وهو الشرط اللازم للمُضي في «رؤية 2030»؛ والثانية تخفيض الإنفاق العسكري، بما يوحي، دعائياً كذلك، باقتراب الانفلاك من ورطة حرب اليمن

يُشبه احتفال ولِي العهد السعودي محمد بن سلمان، بإقرار مشروع ميزانية 2022، التي تفترض تحقيق فائض، للمرّة الأولى منذ عام 2014، الاحتفال ببدء السياق، لا الفوز فيه. وهذا غير واقعي بالتعريف، في بلدي يعتمد في النسبة الأعظم من عائداته على النفط، خاصة في زمن تشهد فيه أسعار هذه السلعة تذبذباً واسعاً أوصلها إلى ناقص 37 دولاراً في ذروة أزمة وباء «كورونا»، مطلع عام 2020، ثم رفعها إلى عتبة 85 دولاراً للبرميل في الرُّبع الأخير من عام 2021. لكن ذلك ليس جديداً على ابن سلمان، الذي احتفل بالفوز في حرب اليمن عند بدايتها، ثم خسرها، ثم ما انفك يحتفل بـ«إنجازات رؤية 2030»، في الوقت الذي تتعدّر فيه مشاريعها، ولا يَظهر منها شيء على الأرض، نظراً بالذات إلى العجوزات الكبيرة التي حقّقتها السعودية في السنوات الثماني الماضية، والبالغة 400 مليار دولار، الأمر الذي اضطرّها إلى السحب من «صندوق الاستثمارات العامّة»، الذي كان يفترض أن يموّل الجزء الأكبر من مشاريع الرؤية، ثم إلى الاستدانة من الأسواق العالمية.

الواقع القائم تبدو أكثر سوداوية بكثير مما قدّمت عليه في الميزانية (أ ف ب)

ومرّة جديدة، لا تتناسب الأجواء الاحتفالية بالميزانية المفترضة، مع الواقع القائم التي تبدو أكثر سوداوية بكثير مما قدّمت عليه، على رغم الارتفاع الأخير في أسعار النفط، والذي يمثل السبب

ال حقيقي للاحتفال. فـ تـ حـ دـت عنوان «فصل الإنفاق عن العائدات»، بمعنى تقليل النفقات حتى لو شهدت العائدات زيادة كبيرة مع ارتفاع أسعار النفط، كما هي الحال راهناً، تـ توـ قـ عـ المـ يـ زـ اـ نـيـةـ الـ جـ دـيـةـ تـ حـ قـ يـ فـيـقـ فـائـصـ بـقـيـمـةـ 24ـ مـلـيـارـ دـولـارـ فيـ عـامـ 2022ـ، اـرـتكـازـاـ إـلـىـ إـنـفـاقـ يـُـقـدـَـرـ بـ 254.6ـ مـلـيـارـ دـولـارـ، وـهـوـ أـقـلـ بـنـحـوـ 6ـ%ـ مـنـ إـنـفـاقـ الـذـيـ تـوـقـعـتـهـ مـيـزـانـيـةـ 2021ـ، مـقـابـلـ عـائـدـاتـ تـُـخـمـَـنـ بـ 278ـ مـلـيـارـ دـولـارـ، مـقـارـنـةـ بـعـائـدـاتـ قـُـدـَـرـتـ بـ 226ـ مـلـيـارـ دـولـارـ فيـ مـيـزـانـيـةـ عـامـ 2021ـ. وـعـلـيـهـ لـنـ تـنـعـكـسـ اـرـتـفـاعـاتـ أـسـعـارـ النـفـطـ عـلـىـ الـمـوـاـطـنـ الـسـعـودـيـ، الـذـيـ لـنـ يـلـمـسـ أـيـ تـحـسـُـنـ فـيـ مـدـخـولـهـ، وـلـاـ أـيـ تـحـفـيفـ عـلـيـهـ فـيـ إـنـفـاقـهـ. فـضـرـبـةـ الـقـيـمـةـ الـمـضـافـةـ بـاـقـيـةـ عـنـدـ 15ـ%， فـيـماـ أـسـعـارـ مـشـتـقـاتـ الـوـقـودـ فـيـ التـسـعـيرـ الشـهـرـيـ الـذـيـ تـُـصـدـرـهـ شـرـكـةـ «ـأـرـامـكـوـ»ـ لـلـسـوقـ الـمـحـلـيـ، تـبـقـىـ عـلـىـ حـالـهـ أـوـ تـرـتـفـعـ، حـيـثـ يـبـلـغـ سـعـرـ صـفـيـحةـ الـبـنـزـينـ حـالـيـاـ بـنـحـوـ 12.75ـ دـولـارـ، وـالـأـمـرـ نـفـسـهـ يـنـطـبـقـ عـلـىـ التـكـالـيفـ الـأـخـرـىـ لـلـطاـقةـ، مـثـلـ الـكـهـرـبـاءـ. فـيـ الـمـبـدـأـ، لـيـسـ صـحـّـيـاـ لـلـاقـتصـادـ وـلـاـ لـمـفـهـومـ الـمـوـاـطـنـ نـفـسـهـ، عـدـمـ فـرـصـ ضـرـائـبـ نـهـائـيـاـ، كـمـاـ هـيـ الـحـالـ فـيـ عـدـدـ مـنـ دـوـلـ الـخـلـيـجـ، لـكـنـ الـضـرـبـةـ عـلـىـ الـقـيـمـةـ الـمـضـافـةـ، خـاصـةـ إـذـاـ كـانـتـ مـرـتـفـعـةـ، تـضـحـيـ بـمـثـاـبـةـ عـمـلـيـةـ «ـتـشـلـيـحـ»ـ، تـصـبـبـ الـفـقـرـاءـ بـمـثـلـ مـاـ تـصـبـبـ الـأـغـنـيـاءـ، وـالـعـاطـلـيـنـ عـنـ الـعـلـمـ بـمـثـلـ الـمـوـظـفـيـنـ، بـيـنـمـاـ الـأـجـدـىـ اـقـتصـادـيـاـ، بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ السـعـودـيـةـ، فـرـصـ ضـرـبـةـ هـادـفـةـ كـضـرـبـةـ الدـخـلـ الـمـرـتـبـةـ بـمـسـتـوـيـ الـمـدـخـولـ، وـهـوـ مـاـ يـؤـثـرـ اـبـنـ سـلـمـانـ تـَـجـدـُـبـهـ إـلـىـ الـآنـ، كـوـنـهـ يـرـيدـ اـسـتـمـالـةـ الـمـوـظـفـيـنـ إـلـيـهـ.

مشكلة الميزانيات في الدول التي تعتمد في إيراداتها على النفط، أنه لا يمكن التنبؤ مسبقاً بأسعار هذه السلعة. ولذا، فإن الدول النفطية التي تحقق فوائض شبه دائمة في ميزانياتها، تعتمد سعراً متحفظاً جديداً للنفط وتكشف عنه. فالكويت، مثلاً، أعدت ميزانية 2021 - 2022 (السنة المالية تبدأ في الأول من نيسان) على أساس 45 دولاراً للبرميل، بينما السعر الفعلي الذي تحقق في ما مضى من السنة المذكورة حتى الآن، زاد عن 72 دولاراً للبرميل. ومع هذا، يحتاج التعادل في الميزانية الكويتية إلى سعر 90 دولاراً للبرميل النفط، نتيجة تضخم بند الرواتب. في المقابل، لا تكشف السعودية أبداً عن سعر البرميل الذي تحدده على أساسه إيرادات الميزانية، لكن عادة ما يتوصّل خبراء الاقتصاد إلى رقم تقريري للسعر غير المعelan، استناداً إلى الإيرادات المحققة والإنفاق الفعلي في الميزانيات السابقة، وهو في حال ميزانية 2022 نحو 75 دولاراً، في حين أن السعودية تحتاج إلى سعر 80 دولاراً للبرميل لتحقيق التعادل، ما يعني أن توقعه تحقيق فائض في عام 2022 والسنوات اللاحقة، لا يبدو واقعياً، بل ربما تستمر المملكة في تحقيق عجوزات. أمّا إذا انهارت أسعار النفط بسبب آخر، فسيمثل ذلك انتكاسة حقيقة لابن سلمان.

تحدد الميزانية عن أربعة سيناريوات مختلفة، الثابت الوحيد فيها هوبقاء الإنفاق كما هو، عند 254.6 مليار دولار، بغض النظر عن تقلبات الإيرادات. ويشمل السيناريو الأول إيرادات هيكلية لا ترتبط بتطورات الأسواق العالمية، وهو الذي تم على أساسه تحديد حجم النفقات في الميزانية. أمّا السيناريو الثاني الأساسي الذي أعدت الميزانية كلها على أساسه، فيستند إلى تطورات الأسواق

العالمية، وهو المستخدم في تقدير الإيرادات، أي سعر النفط المُقدّر. وثمة سيناريو ثالث يفترض انخفاض سعر النفط عن المُقدّر في الميزانية، ورابع يفترض سعراً أعلى. وأيّاً يكن، فإن جميع السينариوات المذكورة قد تفضي إلى عجوزات، وليس فوائض، لأسباب مختلفة منها أن الإنفاق يفترض خصماً نسبته عشرة في المئة في النفقات العسكرية، أي اقتطاع نحو 5.5 مليارات دولار منها؛ لكن في أيّ خانة، مثلاً، يمكن وضع الطلب العاجل الذي ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» قبل أيام أن المملكة وجّهته إلى حلفائها لإمدادها بمصاريف «باتريوت» لردّ الصواريخ والمُسيّرات التي تنطلق من اليمن، بعد نفاد مخزونها منها؟ وماذا لو لم تصل المفاوضات النووية مع إيران إلى نتيجة إيجابية وتصاعدت التوترات في المنطقة؟ ومن بين الأسباب الأكثر رجحانـاً، أيضاً، للانتهاء بعجز وليس بفائض، أن تتراجع أسعار النفط عن مستوياتها الحالية، أي ما بين 70 إلى 73 دولاراً للبرميل، وهو أمر واقعي جداً، إذا أخذت في الاعتبار الحملة التي تقودها الولايات المتحدة لخفض الأسعار خصماً جوهرياً، وتحالف فيها مع الصين ودول كبرى كثيرة، وكذلك تملك فيها وسائل ضغط على السعودية وغيرها. وإذا تُعتبر المستويات الحالية غير كافية بالنسبة إلى المملكة، فإن كلّ تراجع إضافي في أسعار النفط من شأنه أن يعمّق المأزق السعودي، علماً أن الأسباب المحتملة لهذا التراجع لا تقتصر على «كورونا»؛ فالعالم يشهد بشكل متكرّر أزمات اقتصادية تفضي إلى انهيارات في الأسواق وأسعار السلع، فكيف إذا لم يكن قد تعاو في بعد من آثار الجائحة.

أمّا بخصوص الإيرادات غير النفطية التي يقع تعظيمها في صلب السياسة المفترضة لولي العهد لتنويع الاقتصاد وتقليل اعتماده على النفط، فليست أفضل حالاً من تلك النفطية. ذلك أن المملكة خسرت هذا العام مئات ملايين الدولارات جراء تعليق العمارة للأجانب خلال الأشهر الثمانية الأولى، وتقلص المشاركيـن في موسم الحج إلى نحو 60 ألفاً، بسبب «كورونا»، بعدما كانت هذه المناسبات تستقطب ملايين المسلمين من أنحاء العالم سنوياً.

على أن هذه ليست المرّة الأولى، ولن تكون الأخيرة، التي يستخدم فيها معاونـو ابن سلمان أرقاماً مرسلة في الهواء لغرض الدعاية السياسية. وفي الواقع، كلّ مغامراتولي العهد، يُحتفل بها عند إطلاقها، تمّ تُضاف إلى الورطـات الأخرى التي تورّط فيها، ليبدأ البحث عن سبل لإخراجـه منها.